



التنظيم القانوني للسياسة المالية مقارنة النفقات العامة بالايرادات

م.م. كريم رحيم عليوي

طالب الدكتوراه في جامعة طهران

برديس فارابي في ايران

Krym39374@gmail.com

أ.د. آرين قاسمي

الاستاذ المساعد لجامعة الاديان

والمذاهب بقم في ايران

A_ghassemi@hotmail.com

الكلمات المفتاحية: السياسة المالية، النفقات العامة، الايرادات، التنظيم القانوني.

كيفية اقتباس البحث

قاسمي ، آرين ، كريم رحيم عليوي ، التنظيم القانوني للسياسة المالية مقارنة النفقات العامة بالايرادات، مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، نيسان ٢٠٢٥، المجلد: ١٥، العدد: ٣ .

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر (Creative Commons Attribution) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

Registered مسجلة في

ROAD

Indexed مفهروسة في

IASJ

Legal regulation of fiscal policy comparing public expenditures with revenues

Prof. Dr. Arin Ghasemi
Assistant Professor at the
University of Religions
and Sects in Qom, Iran

M.M. Karim Rahim Aliwi
PhD student at Tehran Pardis
Farabi University in Iran

Keywords : Fiscal policy, public expenditures, revenues, legal regulation.

How To Cite This Article

Ghasemi, Arin , Karim Rahim Aliwi, Legal regulation of fiscal policy comparing public expenditures with revenues, Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, April 2025, Volume:15, Issue 3.

This is an open access article under the CC BY-NC-ND license
(<http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/>)

[This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.](http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/)

Abstract

The legal regulation of fiscal policy depends on a set of laws and regulations that determine how public expenditures and revenues are managed. This usually involves developing a detailed budget that identifies planned expenditures and expected revenue sources, and aims to balance them. These policies vary from one country to another depending on the political, economic and social system. The necessity of research lies in understanding the legal regulation of financial policy and comparing public expenditures with revenues, which is necessary to ensure the sustainability and balance of the public budget. Research in this field helps analyze how government expenditures are managed and revenues generated, and sheds light on the financial policies and legislation followed and how to improve them to achieve financial balance and achieve economic and social goals. The research problem could be related to several aspects, such as the gap between expenditures and revenues, the budget deficit, or the ineffectiveness of current financial policies in achieving the government's goals. Defining the



problem precisely can help direct research toward the appropriate tools and concepts to solve the problem. The comparative analytical descriptive approach was followed and the results were drawn. The results of the research in this field may include several aspects, including by analyzing current financial policies and studying the effectiveness of the financial policies and laws in force in managing expenditures and collecting revenues.

المخلص

التنظيم القانوني للسياسة المالية يعتمد على مجموعة من القوانين واللوائح التي تحدد كيفية إدارة النفقات والإيرادات العامة. عادةً ما يتضمن ذلك وضع ميزانية تفصيلية تحدد النفقات المقررة ومصادر الإيرادات المتوقعة، ويهدف إلى تحقيق التوازن بينهما فمثلاً قانون التقاعد والضمان الاجتماعي: ينظم كيفية تخصيص وصرف النفقات المرتبطة بالتقاعد والضمان الاجتماعي. مثال: قانون الضمان الاجتماعي في الولايات المتحدة (Social Security Act). تختلف هذه السياسات من بلد لآخر حسب النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي. ان ضرورة البحث تكمن في فهم التنظيم القانوني للسياسة المالية ومقارنة النفقات العامة بالإيرادات أمر ضروري لضمان استدامة وتوازن الميزانية العامة. يساعد البحث في هذا المجال على تحليل كيفية إدارة النفقات الحكومية وتوليد الإيرادات، ويسلط الضوء على السياسات والتشريعات المالية المتبعة وكيفية تحسينها لتحقيق التوازن المالي وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية. كما ان مشكلة البحث يمكن أن تكون مرتبطة بعدة جوانب، مثل الفجوة بين النفقات والإيرادات، أو عجز الميزانية، أو عدم فعالية السياسات المالية الحالية في تحقيق أهداف الحكومة. تحديد المشكلة بشكل دقيق يمكن أن يساعد في توجيه البحث نحو الأدوات والمفاهيم المناسبة لحل هذه المشكلة. وقد تم اتباع المنهج التوصيفي التحليلي المقارن وقد تم استخلاص النتائج نتائج البحث في هذا المجال قد تشمل عدة جوانب، منها عن طريق تحليل السياسات المالية الحالية ودراسة مدى فعالية السياسات والقوانين المالية المعمول بها في إدارة النفقات وجمع الإيرادات.

المقدمة

في إطار السياسة المالية، تلعب مقارنة النفقات العامة بالإيرادات دوراً حاسماً في تحقيق التوازن المالي وضمان استدامة الاقتصاد. تقوم الحكومات بتنظيم السياسات المالية لضمان أن تكون النفقات العامة متناسبة مع الإيرادات المتاحة، وذلك من خلال إدارة الإنفاق الحكومي وتحديد مصادر الدخل بشكل فعال.





تهدف هذه المقارنة إلى تحديد ما إذا كانت الحكومة تقوم بإنفاق ما تتمكن من تحقيقه من إيرادات، أو إذا كانت تعاني من عجز مالي يتطلب التدابير اللازمة لتحقيق التوازن. يعتبر تحقيق التوازن المالي أمراً حيوياً لضمان استمرارية الخدمات العامة ومواجهة التحديات الاقتصادية المتغيرة.

تعتمد فعالية هذه السياسات المالية على التشريعات والأنظمة القانونية المعتمدة من قبل الحكومة، والتي تحدد السياسات المالية وتنظم عملية الإنفاق الحكومي وتحصيل الإيرادات بطريقة شفافة وعادلة.

من خلال فحص وتحليل مقارنة النفقات العامة بالإيرادات، يمكن للمجتمعات تحديد المسار الأمثل للتنمية المالية وتطوير استراتيجيات قوية لتحقيق التوازن المالي وتعزيز الاستدامة المالية في المستقبل

أولاً. ضرورة البحث

ضرورة البحث في التنظيم القانوني للسياسة المالية تكمن في أهمية تحديد كيفية إدارة النفقات والإيرادات العامة من خلال مجموعة من القوانين واللوائح. تحليل هذه السياسات يمكن أن يكشف عن كيفية تحديد النفقات المقررة ومصادر الإيرادات المتوقعة، وهل يتم تحقيق التوازن بينهما بشكل فعال. كما أن فهم كيفية تختلف هذه السياسات من بلد لآخر يمكن أن يساعد في تحديد أفضل الممارسات وتحسين النظم المالية في كل بلد بناءً على الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية الفريدة لكل بلد.

ثانياً. اهداف البحث

ان أهداف البحث في التنظيم القانوني للسياسة المالية ومقارنة النفقات العامة بالإيرادات قد تشمل:

١. تحليل فعالية السياسات المالية: استكشاف مدى فعالية القوانين واللوائح المالية الحالية في إدارة النفقات وتوليد الإيرادات.
٢. تقييم التوازن المالي: تحليل ما إذا كانت النفقات العامة تتوافق مع الإيرادات المتاحة، وتقييم مدى توازن ميزانية الحكومة.
٣. تحليل التأثير الاقتصادي والاجتماعي: فحص كيفية تأثير السياسات المالية على النمو الاقتصادي والتوزيع العادل للثروة والتنمية المستدامة.
٤. تقييم السياسات الحالية مقارنة بأفضل الممارسات: دراسة كيفية تطبيق القوانين واللوائح في بلد معين مقارنة بأفضل الممارسات عالمياً، وتحديد الفجوات والفرص للتحسين.

٥. تقديم توصيات للسياسات المستقبلية: استنتاجات البحث يمكن أن توجه صياغة السياسات المالية المستقبلية، وتقديم توصيات لتحسين إدارة النفقات والإيرادات العامة بشكل أكثر فعالية وفاعلية.

ثالثاً. سؤال البحث

يتلخص سؤال البحث في ما هو التنظيم القانوني للسياسة المالية مقارنة النفقات العامة بالإيرادات؟

رابعاً. فرضية البحث

يتوقع أن تؤدي فعالية وشمولية التنظيم القانوني للسياسة المالية إلى تحقيق توازن أكبر بين النفقات العامة والإيرادات في الحكومات، وبالتالي تعزيز الاستقرار المالي وتحسين أداء الاقتصاد الوطني، هذه الفرضية تفترض أن التنظيم القانوني الجيد للسياسة المالية يمكن أن يكون له تأثير إيجابي على التوازن بين النفقات الحكومية والإيرادات، مما يسهم في الحد من العجز المالي وتحسين الأداء الاقتصادي للدولة.

خامساً. منهجية البحث

لقد تم اتباع المنهج التوصيفي التحليلي المقارن في فهم التنظيم القانوني للسياسة المالية مقارنة النفقات العامة بالإيرادات ويعتبر توصيف تحقيقي للنتائج البحثية بالإضاءة على كيف القضية وأسبابها.

سادساً. هيكلية البحث

لقد تم تقسيم البحث الى المقدمة الذي تناولت أولاً. ضرورة البحث ثانياً. اهداف البحث ثالثاً. سؤال البحث رابعاً. فرضية البحث خامساً. منهجية البحث سادساً: ثم المبحث الاول التنظيم القانوني للنفقات العامة في مطلبين المطلب الاول مفهوم النفقات العامة وصورها و المطلب الثاني: حدود النفقات العامة اما المبحث الثاني: التنظيم القانوني الإيرادات العامة فقد تناول المطلب الاول انواع الإيرادات والمطلب الثاني: المقارنة بين الانفقات والإيرادات ثم اتبعنا البحث بالخاتمة التي تناولت النتائج والتوصيات والمصادر.

المبحث الاول: التنظيم القانوني للنفقات العامة

تاريخياً، كانت الدافعية الأساسية لجمع الإيرادات العامة لدى التقليديين تأمين التمويل اللازم لتغطية النفقات العامة اللازمة لتشغيل المرافق العامة المحدودة التي تديرها وتملكها الدولة. وبناءً على هذه الفكرة، كانت الدولة تلتزم بمبدأ التوازن السنوي في الميزانية وتعتبره مقدساً^١.

من جهة أخرى، اهتم المتخصصون في المالية العامة بشكل كبير بالنفقات العامة بسبب عدة تطورات. من بين هذه التطورات، فشل آلية السوق في التعامل مع أزمة الكساد العظيم، وانتشار الأفكار الاشتراكية، وزيادة التوجهات الاجتماعية. مثلاً في قانون الموازنة العامة للسنة المالية رقم ١ لسنة ٢٠١٩ المادة ٢ تم تقدر إيرادات ونفقات الحكومة لثلاثي عشر شهراً المنتهية بتاريخ ٢٠١٩/١٢/٣١ بما يلي:

النفقات العامة ٩٢٥٥٠٠٠٠٠ ر.٢٥٥٠٠٠ دينار

١. الجارية ٨٠١٢٠٠٠٠٠ ر.٩٣٩٠٠٠ دينار

٢. الرأسمالية ١٢٤٢٠٠٠٠٠ ر.٢٥٨٠٠٠ دينار

هذه التحولات أدت إلى انحراف الموازنة العامة عن المسار المحدد لها وفقاً للنظرية التقليدية. نتيجة لهذه الظروف، اضطرت الدولة إلى زيادة النفقات العامة والتخلي عن مبدأ الحياد الاقتصادي للحفاظ على دورها السياسي والاجتماعي. منها لم يعد تمويل الوظائف التقليدية للدولة الغرض الوحيد للنفقات العامة، بل أصبحت هذه النفقات أحد أدوات السياسة الاقتصادية الرئيسية، نظراً لتغير شكل وحجم الدولة الاقتصادي، بالإضافة إلى دورها الاجتماعي والتزاماتها السياسية. كما استمرت الزيادة في النفقات العامة وأصبحت تشكل نسبة هامة من الدخل القومي. وبعد ان تمت الموافقة الاجتماعية على توسيع نطاق الإيرادات العامة لتشمل المجالين الاقتصادي والاجتماعي، لم يعد دور المالية العامة مقتصرًا فقط على تمويل النفقات العامة. لذا، يتجلى دور الدولة في الحياة الاجتماعية من خلال نفقاتها العامة، ومن خلال هذه النفقات يمكن فهم طبيعة وأهمية هذا الدور. وبالتالي، تعد التقسيمات المختلفة للمالية العامة ذات أهمية خاصة، لأنها تسهم في تحديد هيكل هذه النفقات وتقدير تأثيراتها الاقتصادية والاجتماعية في مختلف جوانب الحياة.^٢

من بين التطبيقات القضائية:

١. قضايا الدستور المالي: هناك العديد من القضايا التي نظرت فيها المحاكم الدستورية حول شرعية النفقات العامة ومدى توافقها مع الدستور. على سبيل المثال، في بعض الدول، تم الطعن في ميزانيات الدولة أمام المحكمة الدستورية بدعوى عدم توازنها أو تجاوزها للحدود المقررة للنفقات.

٢. قضايا المساواة في توزيع النفقات: المحاكم في بعض الأحيان تنظر في مدى عدالة توزيع النفقات العامة بين المناطق المختلفة أو الفئات الاجتماعية المختلفة. قرارات المحكمة في هذه القضايا تسهم في تعديل السياسات المالية لتحقيق العدالة الاجتماعية.

٣. قضايا الشفافية والمساءلة: هناك أيضاً قضايا تتعلق بمساءلة الحكومة عن كيفية إنفاق الأموال العامة. تتدخل المحاكم لضمان أن النفقات تمت وفقاً للإجراءات القانونية وتحقق الأهداف المعلنة.

المطلب الاول: مفهوم النفقات العامة وصورها

ليبان مفهوم واضح للنفقة العامة لا بد من توضيح تقريبي للنفقة العامة حيث انها مبلغ مالي يُنفقه شخص عام بهدف تحقيق منفعة عامة (جماعية)، ويشمل هذا المعنى ثلاثة عناصر تميز هذه النفقات عن غيرها.١:

١. تمثل النفقة العامة مبلغاً من المال تُستخدم في المشروعات الاستثمارية التي تنفذها الدولة، والمساعدات التي تقدمها، والمعاملات والتبادلات الاقتصادية^٣. يعتمد النظام الاقتصادي النقدي على النقود كوسيلة رئيسية للإنفاق. تعتبر النقود وسيلة مهمة للدولة، تماثل دورها لدور الأفراد في هذا الصدد. لذلك، يجب أن تكون الإيرادات نقدية مادامت مصدراً للإنفاق. وبالتالي، فإن الطرق غير النقدية التي تتبعها الدولة للحصول على المنتجات أو الخدمات لا تعتبر نفقات عامة، إذ تُفضل النقود كوسيلة فعالة لتلبية الاحتياجات العامة. وتُعتبر النقود الأداة الأمثل في يد الدولة لأداء دورها في تلبية الحاجات العامة، لأنها تُيسر عملية الرقابة المالية، التي تركز على استخدام النفقات العامة بشكل متفق عليه وموجه نحو تحقيق المصلحة العامة كما في المادة ٢١ من قانون الموازنة العامة الاتحادية للسنة المالية (٢٠٢٣-٢٠٢٤-٢٠٢٥)

٢. تُصدر النفقة العامة عن الدولة أو إحدى هيئاتها العامة، مثل وزارة أو مجلس محلي. وبالتالي، إذا تبرع شخص ما بمبلغ مالي لبناء مستشفى، فإن ذلك لا يُعتبر نفقة عامة، بل يُنظر إليه كجزء من الإنفاق الخاص. وتعتمد تحديد النفقة العامة على المعيار القانوني الذي يحدد الطبيعة القانونية للشخص أو الهيئة التي تقوم بعملية الإنفاق نفسها.

٣. هدف النفقة العامة هو تحقيق النفع العام: المعروف أن النفقات العامة تسعى أساساً إلى تلبية الحاجات العامة وتحقيق النفع العام. وبناءً على هذا المعنى، لا تُعتبر النفقات عامة إذا لم تسهم في تلبية حاجة عامة أو تحقيق النفع العام للأفراد. يتم تبرير هذا الأمر من خلال مبدأ المساواة في دفع الضرائب وتحمل أعباءها؛ حيث يتساوى جميع الأفراد في الاستفادة من النفقات العامة التي تقدمها الدولة في جميع المجالات^٤.

الفرع الاول: صور النفقات العامة

توجد صور للنفقات العامة متعددة ومتنوعة، يمكن تحديدها على النحو التالي:

١. نفقات الرواتب والاجور: تشمل تكاليف دفع مرتبات الموظفين الحكوميين والعاملين في القطاع العام.

هي الأموال النقدية التي تدفعها الدولة للأفراد العاملين في مؤسساتها المختلفة كتعويض عن الخدمات التي يقدمونها. سواء عندما يكونون في خدمتها أو عندما يصلون إلى سن التقاعد. تتضمن الأجور والمرتبات مجموعة متنوعة من التفاصيل التي يمكن تحديدها كما يلي::

أ. تحدد الدولة مرتب رئيس الجمهورية، سواء كانت ملكية أو جمهورية، وتتبع في ذلك إحدى الأساليب التالية:

١. صدر قانون خاص مع قانون الموازنة لتحديد راتب رئيس الجمهورية. يتميز هذا الأسلوب بقدرته على التكيف مع الظروف الاقتصادية، لكنه قد يُستخدم من قبل البرلمان كوسيلة للضغط على رئيس الدولة.

٢. وتختار بعض الدول تحديد مرتب رئيس الدولة عند توليه رتبة، ذلك الأسلوب يعتبر غير مرناً لأنه لا يمكنه مواكبة المستوى المعيشي الذي يليق برئيس الدولة

٣. سيقوم فريق ثالث من الدول باستخدام طريقة تحديد مرتب رئيس الدولة عند توليه المنصب. مع الحرص على تضمين إمكانية تعديل المرتب في القانون حسب الضرورة وعندما يراهنون على أهمية تغيير المرتب في ظل الظروف المتغيرة أو الضروريات الوطنية.

ب. نفقات رواتب أعضاء البرلمان: تقرر معظم الدول بغض النظر عن أنظمتها السياسية تخصيص مكافأة نقدية لكل عضو من أعضاء البرلمان، وذلك لتشجيعهم وضمان توفير مصدر دخل مستقر ومن مورد عام لممثلي الشعب، ولضمان قيامهم بواجباتهم الوظيفية دون تعرضهم للضغوط السياسية في البلاد بسبب وضعهم المالي. ومع ذلك، يتفاوت الأسلوب المتبع في تخصيص هذه المرتبات من دولة إلى أخرى؛ حيث قد يكون محددًا في الدستور أو يصدر عبر قانون عادي، وتأخذ الظروف الاقتصادية في الاعتبار. وأحيانًا، يثير القلق أن يستغل البرلمان حقه في التشريع لزيادة مكافآت أعضائه. تتضمن الآليات القانونية لتحديد المرتبات ضوابطاً صارمة لضمان عدم انتهاك حقوق الشعب فيما يتعلق بالنفقات العامة، بالإضافة إلى ضرورة توافق هذه الزيادات مع الوضع الاقتصادي للبلاد واستدامة الميزانية العامة.^٦

ت. نفقات رواتب الموظفين: يشكل الموظفون نسبة كبيرة في قطاعات الدولة المتنوعة، وتحمل الدولة مسؤولية تحديد الأجور والمرتبات مع مراعاة احتياجاتهم المعيشية والاقتصادية، وتوفير بيئة عمل عادلة ومستقرة تحفز على الإنتاجية والابتكار ويجب الاعتماد على ما يأتي.

١. تضع الدولة مرتبات وأجور الموظفين استناداً إلى تكاليف المعيشة لمنع الكسب غير المشروع.

٢. تأخذ الدولة في الاعتبار طبيعة العمل والمؤهلات العلمية والفنية للموظف.

٣. تحدد المرتبات بشكل مناسب لضمان عدم منافسة المشاريع الخاصة في جذب الموظفين ذوي الخبرة الواسعة في مجال معين.

٤. تعتبر الدولة مستوى المرتبات والأجور في الدول المجاورة أو الأكثر تقدماً اقتصادياً.

٥. يقوم القانون العام الصادر عن الدولة بتنظيم المرتبات لتحديد شروط التوظيف والترقية وسن الاحالة على التقاعد وغيرها.

ث. انقفاق القاعء: تمثل المبالغ النقءية التي تقدمها الدولة بشكل دوري (شهرياً) للأفراد الذين عملوا في مؤسساتها المختلفة، وبلغوا من العمر ما يجعل استمرار خدمتهم في الخدمة العامة غير ممكن، فيُحالون من قبل الدولة إلى القاعء.^٧

١. تكلفة مشتريات الدولة: تشير هذه النفقات إلى قيمة الخدمات والالات والادوات والتي تشتريها الدولة والتي تخصصها لتلبية الاحتياجات العمومية. يمكن أن تشمل هذه المشتريات الأثاث والمباني وعقد العمل العام، و تتم عملية الشراء من الاسواق المحلية أو من مصادر أخرى.

٢. الإعانات: تشمل الإعانات المبالغ النقءية التي تُقدمها الدولة إما لدول أخرى في حالة وجود فائض لديها (الإعانات الدولية)، أو داخلياً كمساعدات مالية للأفراد أو الجهات المحتاجة. ويمكن تناول النوعين من الإعانات على النحو التالي:

أ. نفقات الإعانات الدولية (الخارجية) تمثل المساعدات المالية المقدمة من قبل دولة لدولة أو دول أخرى، سواء لسبب قومي كتقديم مساعدة من الدول العربية لأخرى، أو لأسباب سياسية كما يفعل بعض الدول الأوروبية والأمريكية تجاه إسرائيل أو دول أفريقية. كما قد تتجه هذه المساعدات أيضاً إلى المؤسسات والمنظمات الدولية مثل منظمات الأغذية والزراعة (الفاو) و الامم المتحدة . تُعتبر هذه الإعانات جزءاً من النفقات العامة في موازنة الحكومة المانحة والإيرادات العامة في موازنة الحكومة المستلمة. وتشمل هذه المساعدات تقديم المساعدات الفنية، أو العسكرية، أو المواد غذائية، أو المنح النقءية أو تركيبات مختلفة. ومن سلبيات هذه الإعانات أنها قد تؤدي إلى تبعية سياسية أو تمارس ضغوطاً سياسية لاختيار مواقف محددة وتعتبر هذه الإعانات جزءاً من العلاقات الدولية والتعاون الإنساني بين الدول، حيث تهدف إلى دعم البلدان المحتاجة وتعزيز الاستقرار والتنمية في المناطق المستفيدة. ومن أجل تحقيق الشفافية وضمان استخدام الإعانات بشكل فعّال، تلتزم الحكومات بمتابعة استخدامات هذه الأموال وتقديم تقارير دورية حول النتائج والتأثيرات المحققة من خلال تلك المساعدات.^٨



ب. الإعانات الداخلية: تشير هذه النفقات إلى المبالغ النقدية التي تُدرجها الدولة في ميزانيتها العامة وتُوجّه لأغراض داخلية. التالية:

١. الدعم الإداري: هو المبلغ الذي تقدمه الدولة للهيئات العامة أو المحلية لمساعدتها في أداء واجباتها، سواءً كان ذلك لمحاولة تقليل العجز المالي بميزانيتها أو لكي تواجه الكوارث الطبيعية والحالات الطارئة .

٢. الدعم الاقتصادي: هو المبلغ الذي تقدمه الدولة لبعض مشاريع الاقتصاد في سبيل دعم الموقف وتمكينها من منافسة الأجنبي بهدف تعزيز المنتج الوطني وحمايته ومكافحة ارتفاع الأسعار.

٣. الدعم الاجتماعي: هو المبلغ الذي تقدمه الدولة للهيئات أو الأفراد لتحقيق الأهداف الاجتماعية مثل مساعدة العاطل عن العمل أو دعم ورعاية كبار السن و العناية بالأحداث.

٤. الدعم السياسي: هو المبلغ الذي تقدمه الدولة للمنظمات والمؤسسات التي ترتبط بها بعلاقة سياسية في الفكر والعمل.^٩

وتهدف هذه الإعانات إلى تعزيز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في الدولة، وتقديم الدعم للجهات والأفراد الذين يحتاجون إلى دعم مالي أو اجتماعي. ومن خلال هذه الدعم، تسعى الحكومة إلى تعزيز التنمية المستدامة وتحسين مستوى المعيشة للمواطنين. ومع ذلك، قد تثير بعض الإعانات السياسية تساؤلات حول الشفافية واستخدام الأموال العامة بشكل صحيح، وقد تؤدي إلى انتقادات حول الاستخدام السياسي للموارد المالية.

الفرع الثاني: خصائص النفقات العامة

تتعامل السلطات العامة مع المال العام كوكلاء عن المجتمع، ولذلك فإن سلامة الحالة المالية للدولة تستلزم الالتزام الشديد من قبل الإدارات العامة ببعض المبادئ والضوابط. يهدف ذلك إلى ضمان أن عمليات الإنفاق تتم بشكل شرعي وتحقق الآثار المرجوة من تلبية الاحتياجات العامة وتشمل هذه المبادئ والضوابط احترام الشفافية والمساءلة، حيث ينبغي على السلطات العامة الكشف عن كيفية استخدام المال العام وتوضيح النتائج المحققة من هذا الاستخدام. كما يتعين عليها الالتزام بمبدأ الكفاءة والفعالية في الإنفاق، لضمان تحقيق أقصى قيمة ممكنة من كل ريال ينفق على الخدمات العامة. وبالإضافة إلى ذلك، يجب على السلطات العامة الالتزام بالمبدأ القانوني والأخلاقي في توجيه النفقات العامة، وتجنب الاستخدام غير اللائق للمال العام لأغراض شخصية أو سياسية.^{١٠}، لذا، هناك خصائص يجب توفرها عند قيام السلطات بممارسة الإنفاق العام:

١. تحقيق أقصى فائدة للمجتمع: يُعتبر تحقيق هذا الهدف أمراً أساسياً، حيث لا يمكن تبرير النفقات العامة وتدخل الدولة في الإنفاق إلا بما يتناسب مع المنافع التي يعود بتحقيقها على المجتمع في مجال معين. وفي حال تحقيق هذه النفقات لفائدة محددة لأفراد أو فئات، بسبب نفوذهم السياسي أو الاجتماعي، فإن ذلك يعتبر غير مبرر.، يجب أيضاً أن يؤخذ ذلك بعين الاعتبار.^{١١}

٢. تحقيق الاقتصادية في النفقات العامة: يُعتبر تحقيق الاقتصاد في النفقات العامة ضرورة أساسية، حيث يتم السعي إلى تحقيق أقصى قدر من الفائدة باستخدام أقل كمية ممكنة من الموارد المالية. يتضمن الاقتصاد في النفقات العامة التدبير الجيد وتجنب الإسراف والتبذير، وينبغي للهيئات العامة مراعاة هذا النهج لتعزيز الثقة بالإدارة العامة وتجنب التهرب الضريبي.

٣. تحقيق المنفعة وضمان سلامة الإنفاق العام: يمكن تحقيق ذلك من خلال تنظيم النشاط المالي للدولة، حيث يتم تنفيذ النفقات العامة بناءً على الإجراءات المحددة في الموازنة والتشريعات المالية السارية.^{١٢}
يرى الباحث ان:

١. تغير دور النفقات العامة: يشير الباحثون إلى أن النفقات العامة لم تعد مقتصرة على تمويل الخدمات الأساسية، بل أصبحت أداة لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية أوسع. يوضحون أن النفقات العامة تلعب دوراً حيوياً في تحفيز النمو الاقتصادي، تحقيق العدالة الاجتماعية، وتوفير الأمان الاجتماعي.

٢. الفعالية والكفاءة: كثير من الباحثين يناقشون أهمية تقييم فعالية وكفاءة النفقات العامة. يؤكدون على ضرورة أن تكون النفقات موجهة بشكل يحقق أقصى فائدة ممكنة للمجتمع، ويقلل من الفساد والهدر المالي.

٣. الشفافية والمساءلة: يشدد الباحثون على أهمية تعزيز الشفافية والمساءلة في إدارة النفقات العامة. يشيرون إلى أن النفقات العامة يجب أن تكون خاضعة للرقابة العامة لضمان أنها تُنفق بشكل صحيح وتحقق الأهداف المنشودة.

٤. التوازن المالي والاستدامة: هناك اهتمام كبير بموضوع التوازن المالي واستدامة النفقات العامة. الباحثون يناقشون ضرورة تبني سياسات مالية تضمن عدم تراكم الديون العامة بشكل يؤدي إلى أزمة مالية مستقبلية، مع الحفاظ على الإنفاق الضروري لتحقيق التنمية.

المطلب الثاني: حدود النفقات العامة

يمكن أن يتم تحديد حجم النفقات العامة في الدولة بناءً على قدرتها على تحقيق الإيرادات العامة التي تغطي تلك النفقات. على الرغم من قدرة الدولة على إدارة موارد ماليتها بشكل أوسع من الأفراد، إلا أنه يجب عدم الاعتماد الزائد على سلطتها القسرية في جمع الإيرادات. تكمن الحدود في القدرة المالية الوطنية للدولة، حيث يُعرف هذا المفهوم بـ"القدرة المالية للدخل القومي"، والتي تُحدد مدى تحمل الدخل الوطني للعبء المالي المطلوب لأنشطة الدولة. وبالتالي، يتطلب تحديد حجم النفقات العامة في الدولة مراعاة هذه العوامل، وضبط النفقات بشكل يتناسب مع الإيرادات المتاحة والقدرة الاقتصادية الوطنية. ومن الضروري أن تتبنى الدول سياسات مالية متوازنة تهدف إلى تحقيق التوازن بين تلبية الاحتياجات العامة والحفاظ على الاستقرار المالي والاقتصادي للدولة.^{١٣}

وبما أن الإيرادات العامة تتألف بشكل رئيسي من القروض الضرائب العامة، فإن القدرة المالية للمدخلات القومية تحول في النهاية إلى الحاجة للتركيز على زاويتين رئيسيتين:

أ. القدرة الجبائية: على المستوى العام، تشير القدرة الجبائية إلى قدرة الوحدات الاقتصادية للدولة ككل على تحمل الأعباء الضريبية، والتي تُعرف أيضاً بـ"العبء الضريبي الأمثل". أما على المستوى الجزئي، فتعني القدرة التكلفة للأفراد والشركات على تحمل الأعباء العامة، وتزداد هذه القدرة مع زيادة الدخل والاستقرار. وبالتالي، يجب تجنب فرض ضرائب كبيرة تؤثر سلباً على مستوى الاستهلاك.^{١٤}

ب. بالنسبة للقدرة الإقراضية، تعني "القدرة الائتمانية" قدرة الدخل القومي على تلبية احتياجات الاقتراض والاستجابة لمتطلبات الدولة الائتمانية، وتتأثر بعوامل رئيسية. العامل الأول هو حجم الادخار القومي، حيث ترتفع نسبة الجزء المستهلك مع انخفاض مستوى الدخل، وقد يصل الادخار إلى الصفر، مما يحدد قدرة الدخل القومي على الاقتراض في دولة معينة. العامل الثاني هو توزيع الادخار بين الإقراض العام والخاص، حيث تسهم وجود فرص استثمارية مربحة في تعزيز الدافع نحو الاستثمار الخاص.، بينما تتجه المدخرات نحو الاقتراض العام في حالة عدم وجود فرص ربحية، وهذا يدعم القدرة الإقراضية للدولة بالتالي، فإن فهم المقدرة الإقراضية يعتبر أمراً حيوياً لتحديد قدرة الدولة على تلبية احتياجات الاقتراض وتحمل التزاماتها المالية. ويُظهر التوازن المثالي بين الادخار والاستثمار الخاص والإقراض العام استقراراً مالياً واقتصادياً للدولة، بينما قد يؤدي انحراف هذا التوازن إلى تأثيرات سلبية على الاقتصاد وميزان المدفوعات. لذا، يتطلب تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي توجيه السياسات الاقتصادية نحو تعزيز الادخار



وتشجيع الاستثمار الخاص، بالإضافة إلى ضبط الإنفاق العام بشكل فعال وفقاً لاحتياجات الدولة وإمكاناتها المالية.^{١٥}

الفرع الاول: زيادة النفقات العامة

تطور دور الدولة من حالة الحراسة إلى الدور المتدخل والمنتج، مما أدى إلى توسع وتنويع نشاطاتها بشكل ملحوظ. شهدت الدول زيادة مستمرة في حجم النفقات العامة، حتى أصبحت هذه الزيادة ظاهرة عالمية طويلة الأجل، تأثرت بها دول مختلفة بمختلف مستوياتها الاقتصادية والسياسية. ومن الواضح أن هناك عدة أسباب تؤدي إلى هذه الزيادة في النفقات العامة، ويمكن تقسيمها إلى:

٤. زيادة النفقات العامة الفعلية

أ. تشير الأسباب الاقتصادية إلى زيادة الدخل القومي وتوسع المشاريع العامة ومعالجة التقلبات الاقتصادية، وهذه العوامل تشجع على استثمار الموارد المتاحة. وبالتالي زيادة الإنفاق في مختلف المجالات. تسعى الدولة من خلال تأسيس المشروعات إما للحصول على موارد للخزينة العامة أو لتعزيز عملية التنمية الاقتصادية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي. وفي حالات الانكماش الاقتصادي، تضطر الدولة إلى زيادة الإنفاق بهدف تعزيز مستوى الطلب الفعال لتحقيق الاستخدام الكامل للقدرات الإنتاجية للمجتمع أو الاقتصاد.^{١٦}

ب. الأسباب الاجتماعية: يؤدي ارتفاع عدد السكان إلى زيادة النفقات العامة نتيجة لتوسع دور الدولة في تقديم خدماتها لتلبية احتياجات السكان الجدد. بالإضافة إلى ذلك، يسهم تحول السكان من الريف إلى المدن في توسيع نطاق الخدمات العامة مثل التعليم، والصحة، والنقل، والكهرباء، والماء، نظراً لزيادة احتياجات سكان المدن وطلبهم المتزايد للرفاهية وتزايد المشاكل التي يواجهونها. بالإضافة إلى ذلك، يتم التركيز على الضمان الاجتماعي والمساعدات للعاطلين.

ج. تشير الأسباب السياسية لانتشار مبادئ الديمقراطية وتطور المسؤولية المناطة للدولة وعلاقتها الخارجية، وزيادة التمثيل الدبلوماسي، ووجود المنظمات الإقليمية والدولية. بالإضافة إلى ذلك، يفرض تعاون الدول لتقديم المساعدات المالية للدول الأخرى أو لرعاياها. ويشجع نظام تعدد الأحزاب السياسية على زيادة المشروعات لكسب رضى الناخبين، وهذه العوامل جميعها تعزز من زيادة النفقات العامة تعزز هذه العوامل جميعها من الضغوط على الدول لزيادة النفقات العامة، حيث تتعين عليها تلبية المتطلبات الداخلية والخارجية بشكل أكبر، سواء كان ذلك من خلال دعم الحول الديمقراطية، أو تقديم المساعدات الإنسانية والاقتصادية للدول الشريكة.

وبالتالي، تتعزز دور الدولة كمقدمة للخدمات والمشاريع التي تلبي احتياجات المجتمع وتعزز الاستقرار السياسي والاقتصادي.

د. اما الأسباب الإدارية تتجلى في الدور المتطور الذي تقوم به الدولة وزيادة تدخلها في الحياة الاجتماعية والاقتصادية، مما أدى إلى نمو وتنوع وظائفها، وزيادة عدد الوزارات والمؤسسات العامة والإدارات والمرافق العامة. بالإضافة إلى زيادة عدد الموظفين وارتفاع تكاليف تشغيلها. كما أدى الإشراف الحكومي على سير المشروعات العامة إلى زيادة النفقات العامة. على سبيل المثال، في العراق، تم إنشاء الدوائر الخاصة بـ "البطاقة التموينية" خلال فترة الحصار في التسعينيات، بالإضافة إلى تأسيس مفوضية حقوق الإنسان، و هيئة النزاهة، و مجالس المحافظات، والهيئة الوطنية للاستثمار، في مرحلة ما بعد عام ٢٠٠٣.^{١٧}

هـ. كذلك تشير الأسباب المالية إلى الاقتراض بالسهولة، حيث ان القرض العام خرج عن سياقه السابق كمصدر استثنائي للواردات العمومية .، وأصبح يستخدم بشكل أكثر تواتراً، وتواجه الدول صعوبات عديدة عند الحصول على القروض، حيث تقرض المؤسسات المانحة شروطاً صارمة تجعلها تتحمل أعباءً مالية هائلة. أحياناً، تلجأ الدول إلى القروض الداخلية لتغطية قيمة القروض الخارجية عبر إصدار سندات مالية متنوعة. ويؤدي وجود فائض في الإيرادات العامة غير المخصصة لأغراض محددة إلى إغراء الحكومة بالتوسع في الإنفاق، مما يؤدي إلى تطوير الخدمات وتحسين مستوى الحياة، لكنه يخلق صعوبات في ضغط الإنفاق المستقبلي. هذا يعود لصعوبة تقليص النفقات العامة سياسياً، حيث يمكن أن يثير ذلك استياء الأطراف التي استفادت من هذا النفقات الزائدة سابقاً.

و. الأسباب الحربية: تزداد النفقات العامة نتيجة لزيادة النفقة العسكرية في فترات الحرب والسلم، وتم تأكيد هذه الظاهرة الحروب العالمية (الأولى والثانية)، بالإضافة إلى عمليات مكافحة الإرهاب كما حدث في العراق وعدد من الدول الأخرى. بالإضافة إلى ذلك، تشير زيادة التوترات الدولية في أنحاء العالم إلى زيادة النفقات العامة المخصصة للقوى العسكرية.

تختلف مقدار الزيادة للنفقات العامة المطلوبة للحروب حسب ظرف الذي تمر به الدول والمكانة السياسية والاقتصادية في الصراع الدولي.^{١٨}

٥. الزيادة الظاهرية للنفقات العامة: الزيادة الظاهرية تعني زيادة في الإنفاق العام دون زيادة مقابلة في الخدمات المقدمة للفرد من قبل الدولة. وتعود أسباب هذه الزيادة إلى:

أ. انخفاض قيمة النقود: وهو انخفاض قوة الشراء للعملة مما يؤدي إلى ارتفاع مستوى الأسعار وبالتالي الزيادة الظاهرية في النفقات العامة نتيجة للتضخم وليس بسبب زيادة كمية السلع التي تم شراؤها أو إنتاجها.

ب. الاختلاف في الفن المالي: وهو تغيير في أسلوب تسجيل الحسابات المالية، حيث يتم إزالة النفقات من الإيرادات المتوقعة قبل تحقيقها، مما يظهر فقط فائض الإيرادات على النفقات في الموازنة دون توفير الخدمات المقابلة.

ج. توسع مساحة الدولة أو زيادة عدد سكانها: إذا كان متوسط نصيب الفرد من النفقات العامة يزداد بالتوازي مع الزيادة، فإنه يعتبر زيادة حقيقية. أما إذا زاد الإنفاق العام بسبب توسع مساحة الدولة أو زيادة عدد السكان دون زيادة في الخدمات المقدمة، فإن هذه الزيادة تعتبر زيادة ظاهرية في الإنفاق^{١٩}. ج. توسع مساحة الدولة أو زيادة عدد سكانها: إذا كان متوسط نصيب الفرد من النفقات العامة يزداد بالتوازي مع الزيادة، فإنه يعتبر زيادة حقيقية. أما إذا زاد الإنفاق العام بسبب توسع مساحة الدولة أو زيادة عدد السكان دون زيادة في الخدمات المقدمة، فإن هذه الزيادة تعتبر زيادة ظاهرية في الإنفاق، حيث يتم توجيه الأموال لتغطية الاحتياجات الإدارية والبنية التحتية للمناطق الجديدة دون تحسين الخدمات المقدمة للفرد في المناطق القديمة، مما يؤدي إلى تفاقم الفجوة بين الخدمات المقدمة في المناطق المتنامية وتلك المقدمة في المناطق الأخرى.

الفرع الثاني: آثار النفقات العامة

يتميز هذه الآثار بدراستها لأهميتها، وسيؤدي إهمالها إلى اخفاق الدولة بتحقيق الأهداف المنشودة في المجتمع من انفاق. يمكن التعامل مع هذه الآثار من منظورين:

١. الآثار المرتبطة بالإنتاج القومي: لفهم تأثير النفقة العامة في الإنتاج القومي، يجب الاطلاع على آثار أنواع تلك النفقات الرئيسية كما ان الآثار المرتبطة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية: يجب أيضاً أن ننظر إلى كيفية تأثير النفقات العامة على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك توفير الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة والنقل، وتعزيز الفرص الاقتصادية والتخفيف من الفقر وتعزيز التكافل الاجتماعي.:

أ. النفقات الإنتاجية: تُنفذ الدولة هذه النفقات مباشرة عن طريق الإنتاج كدولة منتجة، أو عن طريق تقديم الدعم الاقتصادي للمشاريع العامة أو الخاصة لتحقيق أهداف اقتصادية معينة. يمكن التمييز بين نوعين من الآثار التي تسببها هذه الإعانات: الأولى، إعانات لتغطية عجز نشأ عن نشاط المشروع، والثانية، إعانات لتجهيز المشاريع بالمعدات والآلات اللازمة لاستمرار النشاط الإنتاجي، مما يؤثر في توجيه الاستثمارات نحو المجالات التي تحقق أهداف التنمية الاقتصادية



وتوازن ميزان المدفوعات بناءً على ذلك، يُمكن أن تُسهم هذه الإعانات في تعزيز القطاعات الاقتصادية ذات الأهمية الاستراتيجية وتعزيز التنافسية، بالإضافة إلى تحسين التوزيع العادل للثروة والفرص الاقتصادية في المجتمع^{٢٠}.

ب. بالنسبة للنفقات الاجتماعية، فهي تتخذ اشكالا متنوعة: (تحويلات نقدية، أو عينية في شكل سلع وخدمات، وتؤثر على الإنتاج القومي) في كلتا الحالتين. يتم توجيه التحويلات النقدية نحو الفئات ذات الدخل المحدود، مثل إعانات البطالة ومساعدات الضمان الاجتماعي، بهدف ابتكار القوة الشرائية و الابتعاد عن التوترات الاجتماعية والناجمة عن زيادة عدد عاطلين عن العمل، بالإضافة إلى الأبعاد الإنسانية. أما عندما تتم على شكل مساعدات عينية (التحويلات العينية)، فإن آثارها المباشرة تتجلى في تشجيع استهلاك سلع وخدمات معينة تمنحها الدولة الأولوية وترى فيها توافقاً مع أهدافها الاقتصادية والاجتماعية.^{٢١} بفضل هذه التحويلات الاجتماعية، يتم تعزيز قدرة الفئات المحتاجة على تلبية احتياجاتها الأساسية مثل الغذاء والإسكان والرعاية الصحية، مما يسهم في تحسين مستوى معيشتهم وتقليل حالات الفقر والتهميش الاجتماعي. في الوقت نفسه، تعزز هذه النفقات الاجتماعية دور الدولة كموزع عادل للثروة وتعزيز العدالة الاجتماعية، مما يسهم في بناء مجتمع أكثر استقراراً وتنمية مستدامة

ت. النفقات العسكرية: على الرغم من أهميتها، إلا أنها تشكل عبئاً كبيراً على الموازنة العامة في العديد من الدول، وغالباً ما يكون من الصعب تحديد آثارها نظراً لتأثرها بالعوامل السياسية والاستراتيجية أكثر من العوامل الاقتصادية. يمكن تمييز نوعين من الآثار المباشرة لهذا الإنفاق على الإنتاج القومي: الآثار الانكماشية والآثار التوسعية تتسبب النفقات العسكرية في الآثار الانكماشية عندما تستخدم الدولة جزءاً من الموارد الاقتصادية في تمويل العمليات العسكرية، مما يؤثر سلباً على الإنتاج القومي، وزيادة نسبة هذا الإنفاق قد تزيد من خطورتها. بينما تتسبب النفقات العسكرية في الآثار التوسعية عندما تستخدم الدولة هذه النفقات لبناء صناعات أو بنية تحتية حيوية مثل المطارات والموانئ والطرق والجسور والسدود، مما يساهم في تعزيز الإنتاج القومي في مرحلة ما بعد الحروب. بالإضافة إلى ذلك، يمكن استثمار النفقات العسكرية في مجال البحث العلمي وجذب العلماء.^{٢٢}.

١. الآثار المرتبطة بالاستهلاك القومي.

٢. هذه الآثار يمكن أن تحدث عن طريق.

أ. نفقات الاستهلاك الحكومي: تظهر آثار هذا الإنفاق عندما تقوم الدولة بتلبية الحاجات العامة من خلال إنفاق على سلع وخدمات تخص الوظائف العامة، وأيضاً لأعمال المرافق والمشروعات العامة.

ب. نفقات الاستهلاك المتعلقة بالأجور والمرتبات تظهر آثارها عندما تخصص الدولة جزءاً من النفقات العامة لدفع المرتبات والأجور لموظفيها وعمالها وللمتقاعدين. يتجه الجزء الأكبر من هذه الدخول نحو تلبية الاحتياجات الاستهلاكية الخاصة بالسلع والخدمات. تقدم هذه النفقات مقابل الخدمات التي يقدمونها للدولة، ولهذا السبب تصنف ضمن النفقات العامة المنتجة، حيث تسهم في زيادة الإنتاج الكلي، وتؤدي بالتالي إلى زيادة الاستهلاك الذي يساهم بدوره في زيادة الإنتاج. من خلال هذه الآثار، تعزز نفقات الاستهلاك الحكومي والمتعلقة بالأجور والمرتبات القدرة الشرائية للمواطنين وتعزز الطلب الداخلي على السلع والخدمات، مما يساهم في تحفيز النمو الاقتصادي. بالإضافة إلى ذلك، تدعم هذه النفقات الاقتصاد الوطني وتعزز استقرار السوق الداخلية، مما يساهم في خلق بيئة استثمارية إيجابية وزيادة فرص العمل وتحسين مستوى المعيشة^{٢٣}.

خلاصة القول ان يتجلى دور النفقات العامة في التأثير الكبير الذي تملكه على الاقتصاد والمجتمع. من خلال التطبيقات القضائية، يظهر كيف يمكن للقضاء أن يوجه السياسات المالية ويضمن العدالة والشرعية في إدارة الأموال العامة. آراء الباحثين تبرز أهمية تبني سياسات مالية توازن بين تحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية وضمان الاستدامة المالية. .

المبحث الثاني: التنظيم القانوني للإيرادات العامة

تطورت نظرية الإيرادات العامة نتيجة لزيادة النفقات العامة، مما أدى إلى زيادة حجم وتنوع الإيرادات وأغراضها. وتعدت هذه النظرية دورها التقليدي في تمويل النفقات العامة لتصبح أداة للتوجيه الاقتصادي والاجتماعي. بالإضافة إلى ذلك، يؤدي النشاط الاقتصادي والمالي للدولة إلى تحقيق فائض في الاقتصاد العام، يعود أساساً إلى أملاك الدولة ومشروعاتها الاقتصادية. وتتمثل الرسوم في المقابل المالي للخدمات التي تقدمها الدولة للأفراد، بينما يُعتبر الثمن العام المقابل النقدي للسلع المنتجة في القطاع العام.^{٢٤} قانون الموازنة العامة للسنة المالية رقم ١ لسنة ٢٠١٩ المادة ٢

تقدر إيرادات ونفقات الحكومة للاثني عشر شهرا المنتهية بتاريخ ٢٠١٩/١٢/٣١ بما يلي:

١. الإيرادات العامة ٨٠٠٩٢٦٠٠٠ دينار
١. الإيرادات المحلية ٨٠٠٩٢٦٠٠٠ دينار

٢. المنح الخارجية ٦٠٠٠ر٠٠٠ر٠٠٠ دينار

ومن اهم التطبيقات القضائية:

١. قضايا تحديد الرسوم ومشروعيتها:

- قضية المحكمة الدستورية العليا بمصر: في قضية تتعلق بشرعية فرض رسوم على دخول المتاحف الوطنية، نظرت المحكمة في مدى دستورية القرار، واستنتجت أن فرض الرسوم مشروع طالما يخدم هدفاً عاماً ويعود بالنفع على المجتمع.

- قضية المحكمة الإدارية العليا بفرنسا: تناولت المحكمة مشروعية فرض رسوم على استخدام الطرق السريعة. وأكدت المحكمة أن الدولة لها الحق في فرض الرسوم بشرط أن تكون تلك الرسوم موجهة لتحسين وصيانة البنية التحتية، مما يعود بالنفع على مستخدمي الطريق والمجتمع بشكل عام.

٢. قضايا توزيع الإيرادات العامة:

- قضية المحكمة الدستورية بألمانيا: في قضية تتعلق بتوزيع عائدات الرسوم بين الولايات الألمانية، حكمت المحكمة بضرورة توزيع الإيرادات بشكل عادل بين الولايات لضمان تقديم الخدمات بشكل متساوٍ ولتحقيق العدالة الاجتماعية.

٣. قضايا الشفافية والمساءلة:

- قضية المحكمة العليا بالهند: نظرت المحكمة في قضية تتعلق بعدم الشفافية في كيفية استخدام الإيرادات الناتجة عن الرسوم الجمركية. أمرت المحكمة بتحقيق شامل وضمان استخدام الأموال بشكل يتماشى مع الأهداف المعلنة.

المطلب الاول: انواع الايرادات

الفرع الاول: إيرادات الدولة من (الدومين)

١. الدومين العام بشكل عام، يشير المصطلح "الدومين" إلى ممتلكات الدولة بغض النظر عن طبيعتها العقارية أو المنقولة ونوع ملكيتها العامة أو الخاصة. ينقسم الدومين إلى قسمين رئيسيين: الدومين العام والدومين الخاص. الدومين العام يشمل الأموال التي تمتلكها الدولة أو هيئاتها العامة، وتخضع لأحكام القانون العام، وتكون مخصصة للنفع العام، مثل الأنهار والطرق والمتاحف والحدائق العامة. عادةً، لا تتقاضى الدولة رسوماً من الأفراد. لاستخدام هذه الممتلكات، ولكن قد تفرض رسوماً على الانتفاع بها بعض الأحيان، مثل رسوم زيارة المتاحف والحدائق العامة أو عبور الطرق، ويكون سبب فرض هذه الرسوم متنوعاً.

الدومين الخاص يشير إلى الأموال التي تمتلكها الدولة أو هيئاتها العامة بصفتها ملكية خاصة، مثل الهيئة الوطنية للاستثمار، وديوان الرقابة المالية، ومصرف الرافدين، وجامعة بغداد، تخضع هذه الأموال لأحكام القانون الخاص بصورة عامة، ويمكن التصرف بها عن طريق البيع، وقد يتم تملكها من قبل الأفراد بالتقادم طويل الأجل. بالمقابل، يولد الدومين الخاص إيرادات محسوسة، على عكس الدومين العام، ولذلك يُشير إليه عادةً عند الحديث عن دخل الدولة من أملاكها في مجال المال العام.^{٢٥}

٢. تطور واردات الدومين الخاص: كانت إيرادات الدومين الخاص تُعتبر المورد الرئيسي للملك في السابق، حيث كانت مالياتها مرتبطة بمالية الدولة. كانت إيرادات الدومين الخاص تُعتبر المورد الرئيسي للملك في السابق، حيث كانت مالياتها مرتبطة بمالية الدولة. ومع زيادة الإسراف وتنازل الملوك عن جزء من ممتلكاتهم للأمرء، تقلص دخل هذه الممتلكات وتناقصت أهميتها تدريجياً. خلال عصر ما بعد الإقطاع وحتى العصر الحديث، بدأت الإيرادات المتأتية من الضرائب تحل محل إيرادات الدومين الخاص، أولاً اختياراً ثم بشكل إجباري. ومع ذلك، شهد العصر الحديث زيادة في إيرادات الدومين الخاص مرة أخرى.

الفرع الثاني: إيرادات الدولة من الرسوم

١. الرسم هو مبلغ نقدي جبري يُدفعه الأفراد للدولة مقابل النفع الخاص الذي يحصلون عليه من خلالها. يتميز الرسم بصفته نقدية، حيث يكون مبلغاً نقدياً يُدفعه الفرد مقابل الحصول على خدمة تقدمها الدولة له.^{٢٦} الصفة الجبرية للرسم تتجلى في دفعه بصورة اجبارية، حيث يتم فرضه على الأفراد لضمان حصولهم على خدمة معينة، وعدم دفعه يعرض الشخص للحرمان من تمتعه بهذه الخدمة. تُظهر تلك الخدمة عن طريق إقامة الدولة لنظام قانوني للرسم، بما في ذلك تحديد مقداره وأسلوب تحصيله. الفرد يدفع الرسم امام تقديم الدولة للخدمات، كما في الرسوم القضائية لفصل المنازعات أو توثيق العقود في دائرة التسجيل العقاري. وعندما يدفع الفرد الرسم، فإنه يحقق نفعاً عاماً للمجتمع بالإضافة إلى النفع الخاص الذي يحصل عليه، فمثلاً، الرسوم القضائية تضمن القضاء الاستقرار والأمن في المجتمع.^{٢٧}

٢. الرسم والإتاوة:

-الإتاوة هو مبلغ نقدي جبري يفرضه الدولة على أصحاب العقارات نسبة للمنفعة التي حققوها من جراء أعمال البنية التحتية العامة مثل الطرق والماء والكهرباء والمجاري وغيرها. يختلف الرسم عن الإتاوة في عدة جوانب، منها اختلاف درجة الإكراه؛ حيث يجب على مالك العقار





المبني دفع الإتاوة طالما استفاد عقاره من الأثغال العامة التي نفذتها الدولة، بينما يمكن للفرد عدم دفع الرسم إذا امتنع عن الانتفاع بالخدمة، مما يجعل العنصر الإجباري قانونياً في حالة الإتاوة، وليس في حالة الرسم.^{٢٨}

-أيضاً، في حالة الإتاوة، يتحمل تكلفة الدفع مآك أو أصحاب العقارات الذين زادت قيمة عقاراتهم نتيجة للأعمال العامة، بينما في حالة الرسم، يدفعه أي فرد يرغب في الاستفادة من خدمة معينة. على سبيل المثال، إذا أراد شخص استخراج وكالة من دائرة الكاتب العدل، فإنه يجب عليه دفع رسماً نقدياً بمقدار معين، مثل ٥٠٠ دينار عراقي.

٣. أساس فرض الرسم:

-أما بالنسبة لأساس فرض الرسم، ينطلق الدولة من الصفة الجبرية للرسوم، مما يستلزم تحديد أساس يكون مبنياً على معايير محددة. يهدف هذا إلى ضمان استدامة مالية الدولة ومحافظة على مصالح المواطنين. وعادةً ما تتطلب الدساتير موافقة السلطة التشريعية، مثل البرلمان، على فرض الرسوم. ويجب أن تستند جميع القرارات المتعلقة بالرسوم إلى القانون، وإلا فإنها تُعتبر باطلة لمخالفتها الدستور. ونتيجة لذلك، لا يمكن لأي سلطة إدارية فرض رسوم جديدة ما لم يمنحها القانون هذا الحق. وإذا كانت ممارسة نشاط معين تتطلب الحصول على إذن من الإدارة، فإن الإدارة لا يجوز لها أن تفرض رسماً معيناً، ما لم يقرره القانون.

-أي سلطة إدارية لا يمكنها فرض رسوم جديدة ما لم يمنحها القانون هذا الحق. وإذا كانت ممارسة نشاط معين تتطلب الحصول على إذن من الإدارة، فلا يجوز لتلك الإدارة أن تمنح الإذن لدفع رسم معين ما لم يكن القانون قد قرر ذلك. كما لا يجوز تغيير سعر الرسم، سواء بزيادة أو نقصان، عما قرره القانون حتى عند موافقة ذوي العلاقة.^{٢٩}

٤. أصبحت الرسوم أقل أهمية في المالية العامة للدولة الحديثة، حيث كانت المرافق العامة تقدم الخدمات دون فرض رسوم عليها، بل تم تمويلها من الاعتمادات المخصصة في الموازنة العامة لكل مرفق. وبسبب هذا، فقد تناقصت أهمية الرسوم، مع تحديد أو إلغاء بعضها. يعود السبب في ذلك إلى انتشار فكرة مجانية الخدمات التي تقدمها الدولة، مما دفع إلى الاستعانة بالضرائب كبديل عن الرسوم لتغطية تكاليفها. تُعتبر الضرائب أسهل في فرضها من الرسوم، حيث لا تتطلب موافقة النواب كما يحدث في الرسوم، وبالإضافة إلى ذلك، الرسوم لا تسمح بمراعاة الظروف الخاصة للأفراد، مما يجعل من الصعب مراعاة اعتبارات العدالة الاجتماعية.

٥. التقدير الرسمي يعتمد على مجموعة من القواعد التي يمكن تحديدها كالتالي:

يجب أن يكون الرسم متناسبًا مع نفقة الخدمة المقدمة، بمعنى أن تكون تكاليف المرفق المقدم للخدمة متناسبة مع الرسوم التي يدفعها المستفيدون.

ينبغي أن يكون الرسم أقل من تكلفة الخدمة المقدمة في بعض الحالات، مثل التعليم والصحة، لأن هذه الخدمات تحقق فوائد شخصية إضافية بالإضافة إلى الفوائد العامة التي يستفيد منها المجتمع.

ينبغي توخي الحذر عندما يتجاوز الرسم تكلفة الخدمة المقدمة، خاصة فيما يتعلق بالخدمات غير الأساسية مثل رسوم السفر، حيث يمكن أن يؤدي الرسم الزائد إلى تقليل الطلب على هذه الخدمة.

يُقارن الثمن العام والرسم لتحديد ما إذا كانت الخدمة المقدمة تستحق فرض رسم، ويتم ذلك من خلال مقارنة تكلفة الخدمة المقدمة بالرسم المفروض عليها مقابل الفوائد التي يحققها المجتمع. أوجه التشابه:

أ. الثمن العام والرسم يتشابهان في عدة جوانب:

ب. كلاهما يُدفع من أجل الحصول على خدمة معينة أو سلعة تقدمها الحكومة أو المؤسسات العامة، ويتناول كل منهما الاستفادة الشخصية للفرد.

ت. يُقاس كل من الثمن العام والرسم بالنسبة إلى تكاليف الخدمة أو السلعة المقدمة، ويمكن أن يكون أقل أو أكثر من تلك التكاليف.

ث. يحدد الرسم أحيانًا بناءً على نفس الأسباب التي تحدد فيها الحكومة الأسعار لمنتجاتها.

ج. يتمتع كل من الثمن العام والرسم بإيرادات تماثل إيرادات النشاط الخاص، حيث تأتي إيرادات الثمن العام من نشاطات صناعية وتجارية تشبه نشاطات الأفراد، بينما تأتي إيرادات الرسوم من نشاطات الحكومة المتعلقة بتقديم الخدمات العامة، وبالتالي يرتبط الاستفادة الشخصية من الرسم بالمنفعة العامة التي يحققها المجتمع.^{٢٠}

أوجه الاختلاف:

بالرغم من التشابه بين الثمن والرسم، إلا أن هناك اختلافات بارزة بينهما:

١. الغرض: يُدفع الثمن مقابل الاستفادة الشخصية من السلعة أو الخدمة، بينما يُدفع الرسم مقابل الاستفادة الشخصية مع النفع العام الذي يتلقاه المجتمع من خدمات المرفق العام.
٢. طريقة التحديد: يحدد الثمن بواسطة قوانين العرض والطلب والمنافسة، بينما يحدد الرسم بواسطة القانون واللوائح المعتمدة.

٣. الطبيعة الاختيارية: يُدفع الثمن اختياريًا بموجب عملية شراء، حيث لا تحصل الحكومة على فائدة إذا امتنع الفرد عن الدفع، بينما يُفرض الرسم بشكل جبري وتمتلك الحكومة حق تحصيله بالقوة.

٤. الأهمية: يزداد استخدام الثمن العام بسبب زيادة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، بينما تتخفف أهمية الرسوم كمصدر للإيرادات العامة.^{٣١}

المطلب الثاني: المقارنة بين الانقفاات والإيرادات

الفرع الاول: اوجه الشبه بين النفقات والإيرادات

هناك عدة أوجه للتشابه بين النفقات والإيرادات، منها:

١. كلاهما جزء من عملية مالية: تمثل النفقات الخارجة لإنجاز مهمة معينة أو تحقيق هدف معين، بينما تمثل الإيرادات الدخل الذي يتم جنيه من تحقيق أنشطة معينة أو بيع سلع أو خدمات.^{٣٢}

٢. يتم قياس كل منهما في الفترة الزمنية المحددة، عادةً في الفترة المحاسبية السنوية أو الربع سنوية.

٣. كل منهما يتأثر بعوامل خارجية مثل الطلب والعرض والتغيرات الاقتصادية والسياسية.

٤. يهدف كل منهما إلى تحقيق التوازن المالي، حيث يسعى الأفراد والشركات والحكومات إلى زيادة الإيرادات وتقليل النفقات لتحقيق الربح أو الفائض المالي.

الفرع الثاني أوجه الاختلاف بين النفقات والإيرادات

هناك عدة للاختلاف بين النفقات والإيرادات:

١. الطبيعة: النفقات تمثل النفقات الخارجة للحصول على سلع أو خدمات أو تحقيق أهداف معينة، بينما تمثل الإيرادات الدخل الذي يتم تحقيقه من البيع أو الخدمات أو الاستثمارات.

٢. التوجه: النفقات تمثل تكاليف مالية تدفع للحصول على شيء معين، بينما تمثل الإيرادات العائد المالي الذي يتم جنيه من الأنشطة التجارية أو الاستثمارات.

٣. التأثير على الربح: زيادة الإيرادات تؤدي عادةً إلى زيادة الربح، بينما زيادة النفقات تقلل من الربح.

٤. الهدف: الهدف من الإيرادات هو زيادة الدخل والربح، بينما الهدف من النفقات هو الاستثمار في الموارد لتحقيق أهداف معينة أو توفير السلع والخدمات.^{٣٣}

رأي الباحث:

١. أهمية توجيه الإيرادات العامة: يشير الباحث إلى أن الإيرادات العامة يجب أن تكون موجهة لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية واضحة. يعترفون بأن الرسوم، كأحد أشكال الإيرادات، يمكن أن تكون أداة فعالة لتوجيه السلوك الاقتصادي والاجتماعي. على سبيل المثال، فرض رسوم بيئية يمكن أن يشجع على الممارسات الصديقة للبيئة.

٢. العدالة في فرض الرسوم: يشدد الباحثون على ضرورة أن تكون الرسوم عادلة وغير تمييزية. يجب أن تعكس الرسوم التكلفة الحقيقية للخدمات المقدمة وأن تكون في متناول الجميع لضمان عدم تحميل الفئات الأقل دخلاً عبءاً غير مبرر.

٣. كفاءة وفعالية الإيرادات العامة: يؤكد الباحثون على ضرورة تحقيق الكفاءة في تحصيل الإيرادات العامة واستخدامها. يرون أن هناك حاجة ماسة لتعزيز الشفافية والمساءلة لضمان استخدام الإيرادات بشكل فعال في تحقيق التنمية المستدامة.

٤. تطوير السياسات المالية: يشير الباحثون إلى أهمية تطوير سياسات مالية تواكب التغيرات الاقتصادية والاجتماعية. يرون أن السياسة المالية يجب أن تكون مرنة وقادرة على التكيف مع التحديات الجديدة لضمان استدامة الإيرادات العامة وتحقيق أهداف التنمية الشاملة.

خلاصة القول: التنظيم القانوني للإيرادات العامة يتطلب توازناً دقيقاً بين تحقيق الإيرادات وتوجيهها نحو الأهداف الاقتصادية والاجتماعية. التطبيقات القضائية تظهر أهمية العدالة والشفافية في فرض الرسوم وتوزيع الإيرادات. أما آراء الباحثين فتؤكد على ضرورة تطوير السياسات المالية لضمان الكفاءة والفعالية في استخدام الإيرادات العامة، بما يحقق العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة.

الخاتمة

بناءً على الدراسة والتحليل الشامل للتوازن المالي وأثر السياسات الاقتصادية والمقارنة بين البلدان في الإيرادات والنفقات، يمكن التوصل إلى استنتاجات هامة وتوصيات قيمة لتحسين الأداء المالي وتعزيز الاستدامة الاقتصادية. يجب على الحكومات أن تأخذ هذه التوصيات بعين الاعتبار وتعمل على تطبيقها بشكل فعال لضمان التوازن المالي والنمو الاقتصادي المستدام في المستقبل.

النتائج

١. تقييم التوازن المالي: يتضمن هذا الجانب دراسة توازن ميزانية الحكومة بين الإيرادات والنفقات، وتقدير تأثير ذلك على مستوى الديون العامة.

٢. تحليل أثر السياسات على الاقتصاد: يتضمن هذا الجانب تحليل السياسات المالية وتقييم تأثيرها على النمو الاقتصادي وتوزيع الثروة بشكل عادل.
- ٣.. مقارنة بين البلدان: يهدف هذا الجانب إلى دراسة الممارسات المالية في عدة دول مختلفة لتحليل الاختلافات والتشابهات وتحديد أفضل الممارسات.
٤. تقديم التوصيات: يتمثل هذا الجانب في تقديم استنتاجات البحث والتوصيات المقترحة لتحسين السياسات المالية وتعزيز التوازن بين النفقات والإيرادات.

التوصيات

بناءً على الدراسة والتحليل، يسرني تقديم الإرشادات التالية كتوصيات:

١. تحسين التوازن المالي: تشجيع الحكومات على تطبيق سياسات مالية متوازنة تهدف إلى زيادة الإيرادات وتقليل النفقات بشكل متوازن، مما يقلل من الضغط على مستوى الديون العامة.
٢. تحفيز النمو الاقتصادي: تبني سياسات مالية تعزز الاستثمار وتشجع على الابتكار والريادة، وتعزز بنية التحتية الاقتصادية، وبالتالي تحقيق نمو اقتصادي مستدام وتوزيع عادل للثروة.
٣. التعاون الدولي: تعزيز التعاون الدولي في مجال تبادل المعرفة والخبرات المالية، وتبني أفضل الممارسات من خلال التجارب الناجحة في البلدان الأخرى.
٤. تعزيز الشفافية والمساءلة: تعزيز الشفافية في الإنفاق الحكومي والمساءلة عن النفقات العامة، وذلك من خلال تعزيز الرقابة وتوفير البيانات المالية المتاحة للجمهور.
٥. تعزيز قدرات الإدارة المالية: تطوير قدرات المؤسسات الحكومية في إدارة الموارد المالية بفعالية وكفاءة، وتحسين التخطيط المالي وتنفيذ السياسات بشكل صحيح.
٦. تعزيز التواصل مع المجتمع المدني: تشجيع الحوار والتعاون مع المجتمع المدني والقطاع الخاص في عملية صنع القرار المالي، واستشارتهم في وضع السياسات المالية الهامة.

هوامش البحث

١. عبد اللطيف سالم، عماد. "الدور الاقتصادي للدولة في العراق: اشكاليات ومحددات التأسيس في المرحلة الانتقالية (٢٠٠٣-٢٠١١)". المؤتمر العلمي السنوي لبنت الحكمة. بيت الحكمة، بغداد، ٢٠١٢.
٢. العنكي، عبد الحسين محمد، وآخرون. "رؤية حول مستوى التنسيق بين السياستين النقدية والمالية في العراق للمدة (٢٠٠٣ - ٢٠١٠)". مجلة جامعة بابل للعلوم الصرفة، المجلد ٢٠، العدد ١، صفحات ٢٠١٢.
٣. دويدار، في نظرية الضريبة والنظام الضريبي مع قراءة خاصة للقانون الضريبي اللبناني: ص ١٠
٤. علي، عبد المنعم. "استقلالية البنوك المركزية، مع إشارة خاصة إلى البنك المركزي العراقي". مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد ٥٧، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٢.
٥. دويدار، في نظرية الضريبة والنظام الضريبي مع قراءة خاصة للقانون الضريبي اللبناني: ص ١٠



- ^٦. ثويني، فلاح حسن. "استقلالية البنك المركزي العراقي والسياسة الاقتصادية". المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد ٢١، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٩.
- ^٧. معنوق، سهير. "استقلالية البنك المركزي المصري". مجلة كلية التجارة / جامعة حلوان، ٢٠٠٢.
- ^٨. عواد، «أثر المتغيرات التكنولوجية في وظيفة الرقابة في المشروعات الاقتصادية»: ص ٢٩
- ^٩. وشاح رزاق، ملاحظات حول استقلالية ومركزية البنوك المركزية، المعهد العربي للتخطيط، المجلد ١١، العدد ١١٢، الكويت ٢٠١٢، ص ١٣٤
- ^{١٠}. دويدار، في نظرية الضريبة والنظام الضريبي مع قراءة خاصة للقانون الضريبي اللبناني: ص ١١١
- ^{١١}. الدوري، وعلي، إدارة الأعمال الدولية منظور سلوكي واستراتيجي: ص ١٩٤
- ^{١٢}. أحمد عمر الراوي، نحو استراتيجيات جديدة لإدارة الاقتصاد العراقي في ظل اقتصاد احادي الجانب، في مجموعة باحثين، استراتيجية بناء دولة العراق بعد الانسحاب الامريكى، اعمال المؤتمر السنوي لقسم الدراسات السياسية، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠١١، ص ٢٤
- ^{١٣}. مصطفى، «انعكاسات التكنولوجيا على العنصر البشري في المنطقة العربية»: ص ٣٤
- ^{١٤}. الدوري، وعلي، إدارة الأعمال الدولية منظور سلوكي واستراتيجي: ص ١٩٤
- ^{١٥}. حميد الطائي، د. أحمد شاکر العسكريالاتصالات التسويقية المتكاملة: مدخل إستراتيجي، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، ٢٠١١، ص ١٥٥
- ^{١٦}. عبد الحسين محمد العنبي وآخرون، رؤية حول مستوى التنسيق بين السياستين النقدية والمالية في العراق للمدة (٢٠٠٣ - ٢٠١٠)، مجلة جامعة بابل للعلوم الصرفة، المجلد ٢٠، العدد ١، ٢٠١٢.
- ^{١٧}. منشى، الاستثمارات العربية: كمدخل للتكامل الاقتصادي: ص ١٩٤
- ^{١٨}. عبد الحسين محمد العنبي وآخرون، رؤية حول مستوى التنسيق بين السياستين النقدية والمالية في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٠)، مجلة جامعة بابل للعلوم الصرفة، المجلد ٢٠، العدد ١، ٢٠١٢، ص ٥٥
- ^{١٩}. محمد علي الصالح إدارة الإقتصاد السوري زمن الانتداب الفرنسي (١٩١٨-١٩٤٦) - تأثيراتها. ٢٠٢١، ص ١٥٥
- ^{٢٠}. عبد الحسين محمد العنبي وآخرون، رؤية حول مستوى التنسيق بين السياستين النقدية والمالية في العراق للمدة (٢٠٠٣ - ٢٠١٠)، المصدر السابق، ص ٦٧
- ^{٢١}. مظهر محمد صالح، السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي ومتطلبات الاستقرار والنمو الاقتصادي.
- ^{٢٢}. عماد عبد اللطيف سالم، الدور الاقتصادي للدولة في العراق: اشكاليات ومحددات التأسيس في المرحلة الانتقالية (٢٠٠٣-٢٠١١)، المؤتمر العلمي السنوي لبيت الحكمة، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠١٢.
- ^{٢٣}. أحمد عمر الراوي، نحو استراتيجيات جديدة لإدارة الاقتصاد العراقي في ظل اقتصاد احادي الجانب، في مجموعة باحثين، استراتيجية بناء دولة العراق بعد الانسحاب الامريكى، اعمال المؤتمر السنوي لقسم الدراسات السياسية، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠١١، ص ٢٤
- ^{٢٤}. فحطان خلف عزوي الجبوري: الواقع الدستوري لدولة الاتحاد المركزي الفيدرالي العراق ((أنموذجا))، اطروحة دكتوراه، كلية القانون، جامعة تكريت، ٢٠٠٩، ص ٧٤

٢٥. جورج اندرسون: مقدمة عن الفيدرالية، منتدى الانظمة الفيدرالية، ٢٠٠٨، ص ٢٧.
٢٦. امين عمر احمد، تقاسم الموارد المالية في الدول الفيدرالية، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية القانون، جامعة صلاح الدين - اربيل، ٢٠٠٩.
٢٧. رحمن علي صوفي: حق الشعوب في استغلال ثرواتها الطبيعية، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية القانون والسياسة، جامعة السليمانية، ٢٠٠٩، ص ١٤٤.
٢٨. نبيل جعفر عبد الرضا: خصخصة الاموال، ط ١، سلسلة كتب المستقبل العربي، ع ٤٩، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٦، ص ١٣٨.
٢٩. محمد علي الزيني: الدستور العراقي وثروات العراق، النفطية والغازية، مأزق الدستور، دار الفرات للطباعة والنشر، بغداد - بيروت، ٢٠٠٦، ص ٢٧٣.
٣٠. فوزي عطوي: المالية العامة، النظم الضريبية وموازنة الدولة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت ٢٠٠٣، ص ٥٨-٦٠.
٣١. معمر مهدي صالح الكبيسي: توزيع الاختصاصات الدستورية في الدولة الفيدرالية، دراسة مقارنة اطروحة دكتوراه، كلية القانون جامعة بغداد ٢٠٠٣، ص ١٧٠.
٣٢. معمر مهدي صالح الكبيسي: توزيع الاختصاصات الدستورية في الدولة الفيدرالية، دراسة مقارنة اطروحة دكتوراه، كلية القانون جامعة بغداد ٢٠٠٣، ص ١٧٠.
٣٣. جورج اندرسون: مقدمة عن الفيدرالية، منتدى الانظمة الفيدرالية، ٢٠٠٨، ص ٢٧.

قائمة المصادر والمراجع

اولاً. الكتب

- جورج اندرسون: مقدمة عن الفيدرالية، منتدى الانظمة الفيدرالية، ٢٠٠٨.
- حميد الطائي، د. أحمد شاكر العسكري، الاتصالات التسويقية المتكاملة: مدخل إستراتيجي، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان ٢٠١١.
- دوبدار، في نظرية الضريبة والنظام الضريبي مع قراءة خاصة للقانون الضريبي اللبناني. الدار الجامعية، بيروت، ١٩٩٩.
- زكريا الدوري واحمد علي صالح، إدارة الأعمال الدولية منظور سلوكي واستراتيجي، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٢٢.
- عماد عبد اللطيف سالم، الدور الاقتصادي للدولة في العراق: اشكاليات ومحددات التأسيس في المرحلة الانتقالية (٢٠٠٣-٢٠١١)، المؤتمر العلمي السنوي لبيت الحكمة، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠١٢.
- فاتن عبد الاول منشى، الاستثمارات العربية: كمدخل للتكامل الاقتصادي. القاهرة، مركز الخبرات المهنية للإدارة، ٢٠١٩.
- فوزي عطوي: المالية العامة، النظم الضريبية وموازنة الدولة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت ٢٠٠٣.



١. محمد علي الزيني: الدستور العراقي وثروات العراق، النفطية والغازية، مأزق الدستور، دار الفرات للطباعة والنشر، بغداد - بيروت، ٢٠٠٦.
٢. محمد علي الصالح إدارة الإقتصاد السوري زمن الانتداب الفرنسي (١٩١٨-١٩٤٦) - تأثيراتها. ٢٠٢١.
٣. مظهر محمد صالح، السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي ومتطلبات الاستقرار والنمو الاقتصادي.
٤. نبيل جعفر عبد الرضا: خصخصة الاموال، ط ١، سلسلة كتب المستقبل العربي، ع ٤٩، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٦.
٥. وشاح رزاق، ملاحظات حول استقلالية ومركزية البنوك المركزية، المعهد العربي للتخطيط، المجلد ١١، العدد ١١٢، الكويت ٢٠١٢.
٦. يونس عواد، أثر المتغيرات التكنولوجية في وظيفة الرقابة في المشروعات الاقتصادية، دمشق، جامعة دمشق، ١٩٩٩.

ثانياً. البحوث والاطاريح

١. احمد سيد مصطفى، "انعكاسات التكنولوجيا على العنصر البشري في المنطقة العربية". مجلة افاق اقتصادية، اتحاد الغرف التجارية والصناعية والزراعية للبلاد العربية
٢. أحمد عمر الراوي، نحو استراتيجيات جديدة لإدارة الاقتصاد العراقي في ظل اقتصاد احادي الجانب، في مجموعة باحثين، استراتيجية بناء دولة العراق بعد الانسحاب الامريكي، اعمال المؤتمر السنوي لقسم الدراسات السياسية، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠١١.
٣. امين عمر احمد، تقاسم الموارد المالية في الدول الفيدرالية، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية القانون، جامعة صلاح الدين - اربيل، ٢٠٠٩.
٤. رحمن علي صوفي: حق الشعوب في استغلال ثرواتها الطبيعية، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية القانون والسياسة، جامعة السليمانية.
٥. عبد الحسين محمد العنكي وآخرون، رؤية حول مستوى التنسيق بين السياستين النقدية والمالية في العراق للمدة (٢٠٠٣ - ٢٠١٠)، مجلة جامعة بابل للعلوم الصرفة، المجلد ٢٠، العدد ١، ٢٠١٢.
٦. سهير معنوق. "استقلالية البنك المركزي المصري". مجلة كلية التجارة / جامعة حلوان، ٢٠٠٢.
٧. عبد المنعم علي. "استقلالية البنوك المركزية، مع إشارة خاصة إلى البنك المركزي العراقي". مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد ٥٧، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٢.
٨. فلاح حسن ثويني. "استقلالية البنك المركزي العراقي والسياسة الاقتصادية". المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد ٢١، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٩.
٩. قحطان خلف عزوي الجبوري: الواقع الدستوري لدولة الاتحاد المركزي الفيدرالي العراق ((نموذجاً))، اطروحة دكتوراه، كلية القانون، جامعة تكريت، ٢٠٠٩.
١٠. معمر مهدي صالح الكبيسي: توزيع الاختصاصات الدستورية في الدولة الفيدرالية، دراسة مقارنة، اطروحة دكتوراه، كلية القانون جامعة بغداد ٢٠٠٣.

List of Sources and References

First: Books

- George Anderson: Introduction to Federalism, Federal Systems Forum, 2008.
Hamid Al-Taie, Dr. Ahmed Shaker Al-Askari, Integrated Marketing Communications: A Strategic Approach, Al-Yazouri Scientific Publishing and Distribution House, Amman, 2011.

Dawidar, On Tax Theory and the Tax System with a Special Reading of Lebanese Tax Law, University House, Beirut, 1999.

Zakaria Al-Douri and Ahmed Ali Saleh, International Business Administration: A Behavioral and Strategic Perspective, Al-Yazouri Scientific Publishing and Distribution House, Amman, 2022.

Imad Abdul Latif Salem, The Economic Role of the State in Iraq: Problems and Determinants of Establishment in the Transitional Phase (2003-2011), Annual Scientific Conference of the House of Wisdom, House of Wisdom, Baghdad, 2012.

Faten Abdul Awal Manshi, Arab Investments: As an Approach to Economic Integration. Cairo, Center for Professional Management Expertise, 2019.

Fawzi Atwi: Public Finance, Tax Systems, and the State Budget, Al-Halabi Legal Publications, Beirut, 2003.

1. Muhammad Ali Al-Zaini: The Iraqi Constitution and Iraq's Oil and Gas Wealth: The Constitutional Dilemma, Al-Furat Printing and Publishing House, Baghdad-Beirut, 2006.

2. Muhammad Ali Al-Saleh: Syrian Economic Management During the French Mandate (1918-1946) – Its Impact, 2021.

3. Mazhar Muhammad Salih: The Monetary Policy of the Central Bank of Iraq and the Requirements for Stability and Economic Growth.

4. Nabil Jaafar Abdul Redha: Privatization of Funds, 1st ed., Arab Future Books Series, No. 49, Center for Arab Unity Studies, Beirut, 2006.

5. Washah Razzaq, Notes on the Independence and Centralization of Central Banks, Arab Planning Institute, Volume 11, Issue 112, Kuwait, 2012.

6. Younis Awad, The Impact of Technological Changes on the Control Function in Economic Projects, Damascus, Damascus University, 1999.

Second: Research and Theses

1. Ahmed Sayed Mustafa, "The Impact of Technology on the Human Element in the Arab Region." Economic Horizons Magazine, Federation of Arab Chambers of Commerce, Industry, and Agriculture

2. Ahmed Omar Al-Rawi, "Towards New Strategies for Managing the Iraqi Economy in a Unilateral Economy," in a group of researchers, "The Strategy for Building the Iraqi State after the US Withdrawal," Proceedings of the Annual Conference of the Department of Political Studies, Bayt Al-Hikma, Baghdad, 2011.

3. Amin Omar Ahmed, "Sharing Financial Resources in Federal States," Master's thesis submitted to the College of Law, University of Salahaddin – Erbil, 2009.

4. Rahman Ali Sufi: The Right of Peoples to Exploit Their Natural Resources, Master's thesis submitted to the College of Law and Politics, University of Sulaymaniyah.

5. Abdul-Hussein Muhammad al-Anbaky and others, "A Perspective on the Level of Coordination between Monetary and Fiscal Policies in Iraq for the Period (2003-2010)," Babylon University Journal of Pure Sciences, Volume 20, Issue 1, 2012.

6. Suhair Maatouq. "The Independence of the Central Bank of Egypt." Journal of the Faculty of Commerce, Helwan University, 2002.

7. Abdel-Moneim Ali. "The Independence of Central Banks, with Special Reference to the Central Bank of Iraq." Journal of Arab Economic Research, Issue 57, Center for Arab Unity Studies, Beirut, 2012.

8. Falah Hassan Thuwaini. "The Independence of the Central Bank of Iraq and Economic Policy." Iraqi Journal of Economic Sciences, Issue 21, College of Administration and Economics, Al-Mustansiriya University, 2009.

9. Qahtan Khalaf Azawi Al-Jubouri: The Constitutional Reality of the Federal State of Iraq (as a Model), PhD thesis, College of Law, Tikrit University, 2009.

10. Muammar Mahdi Saleh Al-Kubaisi: The Distribution of Constitutional Powers in the Federal State: A Comparative Study, PhD thesis, College of Law, University of Baghdad, 2003.

